UN LIBRARY

UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/31/181
~~S/12185~~
23 August 1976
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
الدورة الحادية والثلاثون
البند ٨٥ من جدول الأعمال*
مسألة ناميبيا

مجلس الأمن
السنة الحادية والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٧٦ وموجهة الى الأمين العام
من رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالنيابة

يشرفني أن أحيل اليكم نص بيان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الصادر بتاريخ ١٨ آب/أغسطس ١٩٧٦ بشأن ما يسمى بمقترحات افريقيا الجنوبية بخصوص مستقبل ناميبيا (S/12180).

وقد قررت لجنة التوجيه التابعة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن تطلب تعميم هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن .

(توقيع) روبرتو دي روزينفايخ — دياز
رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالنيابة

* A/31/150 .

مرفـــــــق

## بيان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بشأن ما يسمى بمقترحات افريقيا الجنوبية بخصوص مستقبل ناميبيا

١ — علم مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بقلق عميق وشكوك خطيرة ، بالوثيقة التي وجهتها حكومة افريقيا الجنوبية الى الأمين العام للأمم المتحدة متضمنة آراء ما يسمى باللجنة التأسيسية للمؤتمر الدستوري لممثلي افريقيا الجنوبية الغربية الذين انتقتهم الادارة غير الشرعية لافريقيا الجنوبية في ويندهوك . وهذه الوثيقة تحاول تضليل الشعب الناميبي والرأى العام العالمي بشأن المركز السياسي لناميبيا مستقبلا .

٢ — ويذكّر مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ببيانه السابق ، الصادر في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٧٥ (A/AC.131/L.31) (أ) ، بشأن ما يسمى بالمؤتمر الدستوري في ناميبيا الذى اعتزمت العناصر القبلية المؤيدة من قبل افريقيا الجنوبية وعناصر الحزب الوطني المؤيدة للفصل العنصرى أن تتكلم فيه باسم شعب ناميبيا ، مستبعدة تماما الممثلين الحقيقيين لهذا الشعب ، أى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وقد أدان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في تلك المناسبة ما يسمى بالمحادثات الدستورية وطالب بالانسحاب الفورى وغير المشروط لادارة افريقيا الجنوبية وموظفيها العسكريين من ناميبيا ، وفقا لمقررات الأمم المتحدة الكثيرة المتكررة .

٣ — وان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ليشير أيضا الى بيانه الصادر في ١٣ أيار/مايو ١٩٧٦ (A/31/92-S/12079) الذى أدان فيه بشدة أحكام الاعدام التي أصدرتها الادارة غير الشرعية لافريقيا الجنوبية في ناميبيا على وطنيين ناميبيين . ومن الواضح أن المقصود بهذه التصرفات هو العمل ، في جملة أمور ، على خلق جو من الارهاب والذعر ، لفرض حل دستورى زائف على شعب ناميبيا يرمي الى تقويض سلامة ناميبيا ووحدتها الاقليمية والى ادامة سياسة فصل عنصرى لا ترحم .

٤ — وان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ليؤكد من جديد بأقوى العبارات الممكنة ادانته لهذه المحاولات الغادرة المستمرة الرامية الى ادامة استغلال افريقيا الجنوبية الاستعمارى لشعب ناميبيا ولمواردها عن طريق عدم تمثيل الأماني الحقيقية لشعب ناميبيا تمثيلا صادقا . وتشهد على ذلك أعمال العنف والأعمال الارهابية المستمرة التي ترتكبها قوات الأمن التابعة للادارة غير الشرعية

٥ — وان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ليكرر تأييده الكامل للكفاح المشروع الذى يخوضه شعب ناميبيا بقيادة حركة تحريره ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، من أجل تحقيق تقرير

---

(أ) وقد أحيل الى أعضاء مجلس الأمن تحت الرمز S/11834 .

المصير والاستقلال القومي لناميبيا . وقد أعلنت قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن رسميا شرعية هذا الكفاح . وعلى وجه الخصوص ، أكدت الجمعية العامة مجددا ، في قرارها ٣٣٩٩ ( د - ٣٠ ) المؤرخ في ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ ، حقوق شعب ناميبيا غير القابلة للتصرف ولا للتقادم ، في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ ( د - ١٥ ) وحث مجلس الأمم المتحدة لناميبيا على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنفيذ الولاية المنوطة به بمقتضى قرار الجمعية العامة ٢٢٤٨ ( د إ - ٥ ) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ . كما اعترف مجلس الأمن ، بقراره ٢٦٤ (١٩٦٩) المؤرخ في ٢٠ آذار/مارس ١٩٦٩ ، بأن الجمعية العامة قد أنهت ولاية افريقيا الجنوبية على ناميبيا وتولت المسؤولية المباشرة عن الاقليم لحين استقلاله . ووصف مجلس الأمن استمرار وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا بأنه غير شرعي ومناف لمبادئ الميثاق ولمقررات الأمم المتحدة السابقة وضار بمصالح سكان الاقليم وبمصالح المجتمع الدولي . وفي القرار نفسه ، أعلن مجلس الأمن بالاضافة الى ذلك ، أن تصرفات حكومة افريقيا الجنوبية التي يقصد بها تقويض الوحدة الوطنية لناميبيا وسلامتها الاقليمية عن طريق انشاء أوطان مستقلة " بانتوستانات " تتعارض وأحكام الميثاق ، ودعا حكومة افريقيا الجنوبية الى سحب ادارتها من الاقليم فورا . وقد أدان مجلس الأمن مرة أخرى ، في قراره ٣٨٥ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، استمرار الاحتلال غير الشرعي لاقليم ناميبيا من قبل افريقيا الجنوبية ، كما أدان التطبيق التعسفي لقوانين وممارسات التمييز والقمع العنصريين في ناميبيا . وطالب أيضا بأن تعلن افريقيا الجنوبية رسميا وعلى وجه الاستعجال قبولها لأحكام القرار من أجل اجراء انتخابات حرة في ناميبيا تحت اشراف الأمم المتحدة ورقابتها وبأن تتعهد افريقيا الجنوبية بالامتثال لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ولفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة في ٢١ حزيران /يونيه ١٩٧١ بشأن ناميبيا (ب) .

٦ - وان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ليدين بشدة أحدث خدعة طائشة لجأت اليها ادارة افريقيا الجنوبية في ويندهوك باعتبار انها تفتقر تماما الى الشرعية ، وغامضة ومريبة . وان مقترحات ما يسمى بالمؤتمر الدستوري لا تدنو حتى من أيّ من متطلبات تقرير المصير والاستقلال الحقّين التي حددتها الأمم المتحدة . فتلك المقترحات لا تذكر شيئا عن انهاء قانون الفصل العنصري بل تسعى فحسب الى ادامة سياسات الأوطان المستقلة " البانتوستانات " بكل آثارها الضارة بسلامة ووحدة شعب ناميبيا . كما انها تلزم الصمت بشأن اجراء انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة ورقابتها . وهي تتجاهل تماما المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، التي اعترفت بها منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة باعتبارها الممثلة الحقة لشعب ناميبيا . ولا تتضمن

---

(ب) الآثار القانونية المترتبة على الدول نتيجة استمرار وجود افريقيا الجنوبية في ناميبيا ( افريقيا الجنوبية الغربية ) رغم قرار مجلس الأمن ٢٧٦ (١٩٧٠) ، فتوى ، تقارير محكمة العدل الدولية ، ١٩٧١ ، ص ١٦ .

المقترحات تعهدا باطلاق سراح السجناء السياسيين أو السماح بعودة المنفيين السياسيين . وبشكل التاريخ المقترح ، وهو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، اطالة لا مبرر لها لأمد احتلال افريقيا الجنوبية غير الشرعي . وقد صيغت الاشارة الى " الوحدة " في عبارات غامضة بدون الاعتراف على وجه التحديد بالسلامة الاقليمية لناميبيا كدولة موحدة . وأقل ما يمكن أن يقال عن الاشارات الى رفض أية محاولة لحل مشاكل ناميبيا بالقوة هو انها متناقضة ظاهريا في ضوء الوحشية المتخذة طابعا مؤسسيا بموجب قانون قمع الارهاب وغيره من القواعد والأنظمة ، التي تطلق العنان لأشد الانتهاكات وقاحة وقسوة لجميع مبادئ حقوق الانسان وحرياته كما أعلنها ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

٧ - وان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لتحدوه قناعة راسخة بأن افريقيا الجنوبية لم تمتثل لأحكام قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) ولذلك يطلب الى أعضاء مجلس الأمن النظر فيما يجب اتخاذه من تدابير مناسبة بموجب الميثاق .

- - - - -